

"دور المراجع الخارجي في مراجعته تقديرات القيمة العادله (FVE) وأثره
علي جوده المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه-مع دراسه ميدانيه"

**"The role of external auditor in auditing fair value estimations-
The impact on financial statements accounting information
quality- with field study"**

دكتوراه

إيمان عبدالفتاح حسن قرني الجمهودي

مدرس بقسم المحاسبه-كلية التجاره جامعه كفر الشيخ

"دور المراجع الخارجي في مراجعته تقديرات القيمة العادلة (FVE) وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه- مع دراسه ميدانيه"

مستخلص البحث:-

في ظل التطورات الحديثه التي أثرت علي مهنة المحاسبه والمراجع، وبعد أن أصبحت هناك فجوه في المعلومات المقدمه من قبل الوحدات المحاسبية ، حيث لا تف المعلومات المحاسبية في القوائم الماليه بغرض إتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحه stakeholders، لاسيما في حالات التضخم والتغيرات الإقتصاديّه ، لذا ظهرت أساليب تساعد أصحاب المصلحه في التوصل إلي إتخاذ القرار المناسب بالإستناد علي قوائم ماليه تعبر عن القيمة العادلة ، وكل ذلك في سبيل تمثيل صادق عن الشركه ، ومركزها المالي، إضافة إلي ذلك أصدر مجلس المعايير المحاسبية FASB مجموعه من الخصائص التي من شأنها تحسين جودة المعلومات المحاسبية تسمي الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية، ويلعب المراجع الخارجي دورا حيويا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد أستهدفت هذه الدراسه تقييم دور المراجع في تطبيق متطلبات مراجعته تقديرات القيمة العادلة عند مراجعته البيانات الماليه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم الماليه لشركه عميل المراجع، وقد أعتمدت الدراسه علي إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي معتمده علي قائمه إستقصاء مصممه كأداة لجمع بيانات الدراسه ، وقد تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعيه (SPSS) إعتمادا علي إستخدام مجموعه من الأساليب الإحصائية، وتوزيع ١٣٠ قائمه إستقصاء علي مجتمع البحث الممثل في مجموعه من المراجعين الخارجيين ، مجموعه من الأكاديميين بأقسام المحاسبه ببعض الجامعات المصريه، ومجموعه من المستثمرين وحمله الأسهم كممثلين عن أصحاب المصلحه وقد توصلت الدراسه إلي وجود علاقة ما بين إضطلاع المراجع الخارجي بدوره في مراجعته تقديرات القيمة العادلة ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمه لأصحاب المصلحه ، ومن ثم تحسين جودة عمليه إتخاذ القرارات لديهم.

Abstract:-

According to recent improvements that affect Accounting&Auditing profession-There has been a gap in the information provided by the accounting units,which the accounting information in financial statements does not fulfill the purpose of stakeholders in making decisions,especially in cases of inflation and economic changes, so- many approaches appeared to help stakeholders to make decisions according to financial statements reflect fair value – Moreover,the financial accounting standards Board (FASB)issued a set of characteristics that improve the quality of accounting information.This study aimed to evaluate the auditor’s role in applying the requirements of auditing fair value estimations during auditing financial statements in improving the quality of accounting information provided by the financial sttements of the audit client.This study relied on the use of descriptive and analytical approach based on questionnaire designed as a tool for gathering data ,The SPSS program was used, the study found that there is a positive relationship between the external auditor duty in auditing fair value estimates and improving the quality of accounting information provided to stakeholders.

Keywords:-

Fair value estimations-Accounting information quality- FASB- Stakeholders.

المقدمة:-

بعد تزايد إنتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات الماليه لإستخدام أساس التكلفة التاريخيه – كأساس للقياس المحاسبي – وضعف ثقتهم في المعلومات المعده علي أساسها أتجهت المنظمات المهنيه ومجلس معايير المحاسبه في العديد من الدول نحو إصدار مجموعه من المعايير مساهمه منها في توفير معلومات يتوافر فيها مجموعه من الخصائص النوعيه التي تحقق جودتها، ثم اللجوء لإستخدام تقديرات القيمه العادله.^(١)

وتمشيا مع الإتجاه المتزايد نحو إستخدام تقديرات القيمه العادله ، لاسيما بعد أن كانت بدايه هذا التحول عندما أصدرت لجنة معايير المحاسبه الدوليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 الذي يحمل عنوان "التقرير المالي في الإقتصديات ذات التضخم المرتفع في عام ١٩٨٩ ، ثم بعد ذلك توالي قيام لجنة معايير المحاسبه الدوليه بإصدار العديد من المعايير التي ألزمت بإستخدام القيمه العادله في القياس عن الأصول سواء ماليه أو غير ماليه، وكذلك الإلتزامات الماليه ، مثل إصدار معيار المحاسبه الدولي IAS 16 بعنوان " الممتلكات والتجهيزات والمعدات"، والمعيارين ٣٢ IAS "الأدوات الماليه العرض والإفصاح IAS 39 " الأدوات الماليه- الإعتراف والقياس والذي أعيد إصدارهما تحت مظله مجلس معايير المحاسبه الدوليه IASB لمعياري التقرير المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات الماليه- الإفصاح" إستكمالاً للمعيار IAS 32 ، ومعيار التقرير المالي الدولي IERS 9 " الأدوات الماليه كبديل للمعيار IAS 39، وكذلك إصدار المعيارين المحاسبين الدوليين IAS 40 "الإستثمارات العقاريه"، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRSS الأصول غير المتداوله المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات المتوقفه كبديل للمعيار IAS35، وفي مايو ٢٠١١ معيار التقرير المالي الدولي IFRS 13 "قياسات القيمه العادله" كمعيار مرشد وشامل للتطبيق علي أي معيار آخر يسمح بالقياس والإفصاح عن القيمه العادله لأي من بنود القوائم الماليه خاصه قائمه المركز المالي.^(٢)

وعلي مستوي مهنة المراجعة ، في ديسمبر ٢٠٠٩ سحب مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي معيار المراجعة الدولي ISA 545 مراجعه قياس القيمه العادله والإفصاح عنها ، كما تم تعديل معيار المراجعة الدولي ISA 450 " مراجعه التقديرات المحاسبية" والذي أصبح يسمي "مراجعه التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمه العادله والإفصاحات ذات العلاقه"، وقد عرف المعيار التقدير المحاسبي " بالقيمه التقريبيه للبدن في ظل غياب الوسائل الدقيقه للقياس ، ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مبلغ تم قياسه بالقيمه العادله حيث توجد شكوك في التقدير وللتعبير أيضا عن مبالغ أخرى تقتضي التقدير.

مشكله البحث:-

نظرا لحيويه إستخدام تقديرات القيمه العادله علي البيانات الماليه وخصائصها المحاسبية سواء الملائمه أو الموثوقيه ، وعلي الثقه بها والرقابه عليها بسبب إستخدام الأحكام الشخصيه للإداره في تقديرها، ومن ثم إستمراريه المنشآت ، بالإضافة إلي تأثيرها علي نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحيه وخطورتها في قضيه الحفاظ علي رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي عاده إلي زياده الأرباح ، من الناحيه الأخرى ، ووفقا لما سبق تزيد مسئوليه المراجع الخارجي باعتباره وكيل عن المساهمين عند مراجعه قياس القيمه العادله والإفصاح عنها بالقوائم الماليه للمنشأه ، وتتمثل مشكله البحث في تساؤل رئيسي هو هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وتحسين جوده المعلومات المحاسبية الوارده بالقوائم الماليه لعميل المراجع، وتتفرع منه التساؤلات التاليه:-

١- هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وملائمه وموثوقيه المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه للعميل؟

٢- هل توجد علاقته بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وجوده عمليه إتخاذ القرارات لأصحاب المصلحه؟

أهميه البحث:-

الأهميه العمليه:-

تتمثل الأهميه العمليه هذه الدراسه في محاوله تغطيه موضوع العلاقه ما بين مراجعه القيمه العادله وجوده المعلومات المحاسبية للقوائم الماليه ، في محاوله لتحقيق أقصى إستفاده لمستخدمي المعلومات المحاسبية خاصه المستثمرين والمساهمين من تلك المعلومات في عمليه إتخاذ القرارات.

الأهميه العلميه:-

تتمثل الأهميه العلميه للدراسه في محاوله التغلب علي الإنتقادات التي تواجه موضوع جوده القوائم الماليه ، وفي محاوله لتقليل الإنتقادات الموجهه لمهنه المحاسبه والمراجع.

أهداف البحث:-

في ضوء المشكله المطروحه للبحث - يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إختبار أثر تقييم المراجع الخارجي لتقديرات القيمه العادله علي جوده القوائم الماليه ، وأثر ذلك علي تحسين عمليه إتخاذ القرارات لدي أصحاب المصلحه ، من خلال تحقيق الأهداف التاليه:-

أ- إختبار أثر الإلتزام بمعايير المراجع الصادره بشأن مراجعه تقديرات القيمه العادله علي الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية ، من خلال تحسين جوده القوائم الماليه.

ب- إستكشاف أثر الإلتزام بمعايير المراجع الصادره بشأن مراجعه تقديرات القيمه العادله علي جوده عمليه إتخاذ القرارات لدي أصحاب المصلحه.

حدود البحث:-

يقتصر البحث في تناول مراجعه تقديرات القيمه العادله في إطار المعايير الدولييه 13 IFRS.

فروض البحث:-

قامت الدراسة باختبار الفروض التاليه:-

الفرض الأول:-

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادله وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقيه والملائمه).

الفرض الثاني:-

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادله وتحسين عمليه إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

منهج البحث:-

تحقيقاً لأهداف ذلك البحث ، تعتمد الباحثه علي المنهجين:-

أ- المنهج الاستنباطي:- تعتمد من خلاله الباحثه علي الإطلاع علي مجموعه من الدراسات السابقه والبحوث العلميه المنشوره المرتبطه بموضوع البحث بهدف دراسه وتحليل أثر قيام المراجع الخارجي بمراجعه تقديرات القيمة العادله كمتغير مستقل علي جوده المعلومات المحاسبية التي تشملها القوائم الماليه كمتغير تابع.

ب- المنهج الاستقرائي:- تستخدم الباحثه المنهج الإستقرائي لبناء الدراسه الميدانيه من خلال الإعتماد علي قائمه إستقصاء تم تصميمها كأداة للبحث ، وتوزيعها علي عينه الدراسه التي تتكون من المراجعين الخارجيين ، مجموعه الأكاديميون في أقسام المحاسبه بكليات التجاره ببعض الجامعات، مجموعه من المساهمين والمستثمرين كممثلين عن أصحاب المصلحه.

خطه البحث:-

يمكن تناول ما تبقي من البحث من خلال العناصر التاليه:-

١- الإطار النظري لمراجعه تقديرات القيمة العادله:-

- مفهوم القيمة العادله.

- الإصدارات الدولييه المتعلقه بمراجعه تقديرات القيمة العادله.

- أهداف مراجعه القيمة العادله.

- مشاكل مراجعه تقديرات القيمة العادله.

٢- الإطار النظري لجوده المعلومات المحاسبية:-

- أهميه المعلومات المحاسبية لمستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات.

- معايير جوده المعلومات المحاسبية.

٣- الدراسات السابقة:-

أ- دراسات سابقة تتعلق بالعلاقة بين معايير التقارير الدولية IFARS ومعايير مراجعته تقديرات القيمة العادلة وجوده المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

ب- دراسات سابقة تتعلق بالعلاقة بين مراجعته تقديرات القيمة العادلة، وبين تحسين عملية إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم.

٤- إطار مقترح لعملية مراجعته تقديرات القيمة العادلة.

٥- الدراسة الميدانية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- قائمة المراجع.

١- الإطار النظري لمراجعته تقديرات القيمة العادلة:-

أ- مفهوم القيمة العادلة:-

تعد القيمة العادلة إحدى طرق القياس الحديثه نسبيا التي يمكن الإعتماد عليها في تقديم معلومات موثوقه وعادله في حاله تطبيقها بشكل سليم ، ويتفق مفهوم القيمة العادلة مع المفاهيم الأساسية للمحاسبه الصادره عن لجنة معايير المحاسبه الماليه الأمريكي التابعه لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين وخاصه تلك التي أعدت تطبيقا للمعيار رقم SAS 107 الخاصه بالمحاسبه والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات الماليه ، والمعيار رقم SFAS 11 الخاص بالإعتراف والقياس لبعض الإستثمارات في الأوراق الماليه المتمثله في الديون أو حقوق الملكيه ، لذلك تعتبر القيمة العادلة المقياس الأفضل في الإعتراف والقياس المحاسبى لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمنشأه ، لذلك فتعتبر هي الأكثر ملائمه لإتخاذ القرارات، وتتبع القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث الماضيه والحاضره يحسن من خاصيه قابليه المعلومات للمقارنه^(٣) ، ونتيجه للإنتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخيه بدأت الإتجاهات المؤيده نحو المحاسبه علي أساس القيمة العادلة تزداد وخاصه لبنود الموجودات والإستثمارات الماليه التي تسمى بالقيمه السوقيه العادله.^(٤)

ويمكن تعريف القيمة العادلة علي أنها"القيمه الجاربه التي يباع أو يشتري بها أصل ما أو يسدد بها إنتزام ما في سوق يتمتع بظروف عاديه للعرض والطلب، وتوافر المعلومات الملائمه لتقييم الأصل أو الإلتزام لكافه الأطراف المتعامله في السوق بالإضافة إلي توافر القرينه الداله علي نيه المشتري علي الشراء ونيه البائع علي إتمام عملية البيع^(٥) ، ويرى آخرون^(٦) أن تعريف القيمة العادلة يقوم علي محورين أساسيين:-

المحور الأول:- الأطراف المشاركة في الصفقة ، ولا بد أن تتوافر فيها:-

- ١- قيمة الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقه: تتم الصفقة بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض علي أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها.
- ٢- تتم بين أطراف تريد عقد الصفقة ومطلعه علي الحقائق الأساسية ذات الصله ، ولا يوجد معلومات ذات أهميه مؤثره لأحد الأطراف دون الأخرى.

المحور الثاني:- الظروف التي تتم فيها الصفقة :- أن تتم في ظروف طبيعیه دون حالات التصفيه أو الإجبار.

ب- الإصدارات الدوليہ المتعلقة بمراجعه تقديرات القيمة العادله:-

أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي (IAASB) معيار المراجعة الدولي رقم ٥٤٥ بعنوان "قياسات وإفصاحات القيمة العادله والذي يطبق قبل أو بعد ٢٠٠٤\١٢\١٥ مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع بعض معايير المراجعة والتأكد الدوليہ الصادره عن IASSB وذلك بالإضافة إلي الإلتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادره عن IFAC وأهمها الإستقلال ، والنزاهه والموضوعيه (٧).

وقد جاءت هذه الإصدارات بمجموعه من المهام التي تقع علي عاتق المراجع:-

- ١- علي المراجع تقييم ما إذا كانت إفصاحات القيمة العادله التي تقوم بها المنشأه تنسجم مع إطار الإبلاغ المالي الخاص بها.
- ٢- يعتبر الإفصاح عن معلومات القيمة العادله جانب هام من القوائم الماليه في العديد من أطر الإفصاح المالي، وغالبا ما يطلب الإفصاح عن القيمة العادله بسبب ملائمته للمستخدمين في تقييم أداء المنشأه ومركزها المالي.
- ٣- عند مراجعه قياسات القيمة العادله والإفصاحات ذات العلاقه الوارده في ملاحظات القوائم الماليه ، يقوم المراجع بأداء إجراءات المراجعة كتلك التي تستخدم في مراجعه قياس القيمة العادله المعترف به في القوائم الماليه.
- ٤- في حاله إلغاء الإفصاح عن معلومات القيمة العادله بموجب إطار الإفصاح المالي المعمول به لأنه لا يمكن تحديد القيمة العادله بموثوقيه كافيه ، يقيم المراجع مدي ملائمه الإفصاحات المطلوبه في هذه الظروف.

ج- أهداف مراجعه القيمة العادله:-

تشمل أهم أهداف مراجعه القيم العادله فيما يلي (٨):-

١- الحصول علي أدله مراجعه كافيه ومناسبه لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمه العادله تنسجم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- الحصول علي الفهم لمعاملات المنشأه والبيئه المتصله بقياسات وإفصاحات القيمه العادله.

٣- الحصول علي فهم للضوابط الرقابيه الملائمه لقياسات وإفصاحات القيمه العادله للمنشأه.

د- مشاكل تطبيق معايير القيمه العادله:-

تتمثل محددات تطبيق معايير القيمه العادله:-^(٩)

١- يتعارض مفهوم القيمه العادله مع مبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها كالحيطه والحذر والتكلفه التاريخيه.

٢- هناك الكثير من الإستثمارات في منشآت غير مدرجه بالأسواق الماليه.

٣- عدم وجود أسعار سوقيه لبعض الموجودات أو أن السعر السوقى لا يعكس السعر العادل.

٤- قله الأفراد المؤهلين لتطبيق مفهوم القيمه العادله الوارده في معايير القيمه العادله من قبل إداره بعض المنشآت.

٥- إساءه إستخدام المعالجات الوارده في معايير القيمه العادله من قبل إداره بعض المنشآت.

٦- الإختلاف في وجهات النظر في بعض المعالجات المحاسبية الخاصه بالقيمه العادله.

٢- الإطار النظري لملائمه المعلومات المحاسبية:-

تعرف جوده المعلومات المحاسبية علي أنها تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه ، ويتوقف مفهوم ملاءمه المعلومات في الحياه العمليه علي متخذ القرارات، وبالشكل التي تتلائم به المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ، فهي تعتمد علي وجود إرتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسه، وبالتالي قدره المعلومات علي إحداث تغيير في إتجاه القرار ، فهي المعلومات التي تؤثر في القرار وتساعد المستخدمين لها علي التنبؤات عن نتائج الأحداث السابقه والحاليه والمستقبلية أو علي تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقه^(١٠)، وتمكن المعلومات المحاسبية الملاءمه مستخدميها من^(١١):-

١- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب علي الأحداث الماضيه أو الحاضره أو المستقبلية.

٢- تعزيز التوقعات الحاليه أو إحداث تغيير في هذه التوقعات ، وهذا يعني أن المعلومات الملائمه تؤدي إلي التقليل من درجه عدم التأكد بالنسبه للقرار محل الدراسه.

٣- تحسين قدره متخذ القرار علي التنبؤ بالنتائج المتوقعه في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقه والحاليه.

٤- تقييم نتائج القرارات التي بنيت علي هذه القرارات.

وتجدر الإشاره إلي أن الملائمه تتطلب التضحيه بشيء من الدقه الحسابيه، ودرجه من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب ، إذ أن عمليه إتخاذ القرارات دائما محدده بفترة زمنيّه معينه ، لذلك فإن المعلومات الملائمه هي التي تتوفر فيوقت الحاجه إليها حتي لو كان ذلك علي حساب الدقه في القياس أو مدي التأكد من صحه المقاييس المستخدمه^(١٢).

وتتكون الملائمه من الخصائص الفرعيه التاليه:-

أ- التوقيت المناسب:- أي وصول المعلومات المعده إلي مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعه توصيل المعلومات المحاسبية إلي مستخدميها كان الإحتمال كبيرا في التأثير في قراراتهم المتنوعه ، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقه أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمه ويمكن التضحيه بشيء من الدقه لصالح التوقيت المناسب، لأن عمليه إتخاذ القرار تكون دائما محدده بفترة معينه ، لذلك فإن المعلومات الملائمه هي التي تتوافر في الوقت المناسب ولو كان ذلك علي حساب الثقه في عمليه القياس ، أو مدي التأكد من صحه المعلومات الناتجه.

ب- القيمه التنبؤيه:- تعني إحتواء المعلومات علي قدره تنبؤيه وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من تقدير مستقبلي وتكوين صورته تقديريه عنه ، فالمعلومه الجيده هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبليه وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

أما موثوقيه المعلومات المحاسبية ، فتعرف علي أنها نوعيه المعلومات التي تؤكد أن تلك المعلومات خاليه من الخطأ أو من التحيز وأنها تعرض بصدق ما يجب عليه عرضه أو تقديمه بدرجه معقوله^(١٣) ، كما تعرف علي أنها تلك الخاصيه التي تعطي الثقه بأن المعلومات خاليه من التحيز والخطأ لدرجه معقوله ، وتشمل القابليه للإثبات والحياد والأمانه.^(١٤)

وتتمثل أهم الخصائص الفرعيه للموثوقيه في^(١٥):-

أ- التمثيل الصادق:- ويقصد به وجود درجه عاليه من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها ، فالعبره بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل ، والإهتمام بموضوعيه المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية لتخدم جميع الفئات المستفيدة منها ، وأن تكون خاليه من التحيز ولا تعتبر المعلومات المحاسبية محايدته إلا إذا كان إختيارها أو عرضها يؤثر علي

عملية إتخاذ القرار لأجل تحقيق نتيجته محددة سلفا ، وأن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمه كافة الأطراف دون تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمه جهة معينه دون الأخرى ، وهنا تكون المعلومات معبرا عنها بصدق يتطلب تجنب نوعين من التحيز هما:-

* التحيز في عملية القياس:- إستخدام التكلفة التاريخيه أساسا لقياس الأحداث الإقتصادية.

* تحيز القائم بعملية القياس، حيث يكون التحيز مقصود في حاله عدم الأمانه ، وغير مقصود في حاله نقص الخبره والمعرفه.

ب- إمكانيه التحقق من المعلومات:- بمعنى قدره علي الوصول إلي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم إستخدام نفس الطرق والأساليب التي أستخدمت في قياس المعلومات المحاسبية ، وتتحقق هذه الخاصيه عندما تحدث درجه عاليه من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقه القياس.

ج- الحياد وعدم التحيز:- بمعنى أن لا يقوم الشخص بالتحيز في التقرير مسبقا ، وهذا لا يعني أن معدي القوائم الماليه لا يملكون هدفا عند إعدادهم للقوائم الماليه ، وأن لا يؤثر الهدف في النتائج المحدده مسبقا ، وأن المعلومات التي لا تتوفر فيها خاصيه الحياد لا يمكن الوثوق بها ، ولا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، حيث أن حسن النوايا لا تكفي لكي تكون المعلومات حياديه ولكن لابد أن تبني علي الخبره والتوازن.

٣- الدراسات السابقه:-

أ- دراسات سابقه تتعلق بالعلاقه بين معايير التقرير الدوليه IFARS ومعايير مراجعه تقديرات القيمه العادله وجوده المعلومات المحاسبية:-

١- دراسه (أحمد حلمي، مؤيد راضي، ٢٠٠٧):-^(١٦)

بعنوان "المدقق الخارجي وتقديرات القيمه العادله: دراسه تحليليه إستطلاعيه في مكاتب التدقيق الأردنيه الكبرى":-

تهدف هذه الدراسه إلي تقييم إتجاهات التطور في إستخدام تقديرات القيم العادله في إعداد البيانات الماليه وإنعكاساتها علي أداء مهمه المراجعه، ثم قياس مستوي تطبيق مراجعي الحسابات لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمه العادله عند مراجعه البيانات الماليه للقطاعات الإقتصادية الأردنيه وفقا لمعيار المراجعه الدولي ٥٤٥.

وقد اعتمدت الدراسة علي تصميم قائمه إستقصاء تتضمن ٣٣ عباره رئيسيه وتوزيعها علي عينه بلغت ٦٥ من العاملين في مكاتب المراجعة الأردنيه الكبرى ، وبعد تحليل متغيرات الدراسة وإختبار الفرضيات ودراسه إتجاهات الفروق.

وقد توصلت الدراسة إلي أن المستوي العام لتطبيق مراجعي الحسابات الأردنيين لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمه العادله يبلغ ٨٧% ، وأن أعلي مستوي تطبيق للمتغير المستقل الإفصاحات حول القيمه العادله حيث بلغ ٨٩%، وتقييم نتائج إجراءات المراجع وتمثيلات الإداره والإتصالات مع القائمين علي حوكمه الشركات ٨٨% ، وتقييم مناسبه قياسات وإفصاحات القيمه العادله والمراجعه للإستجابيه لمخاطر التحريفات الماديه الناتجه عن قياسات إفصاحات القيمه العادله للمنشأه ٨٧%، وتطبيق المتطلبات المتعلقة بفهم عمليات المنشأه ٨٢%.

٢- دراسه (مصطفى العبادي، ٢٠١٠):-(^{١٧})

بعنوان "إطار مقترح لمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه- دراسه إختباريه"

تهدف هذه الدراسه إلي تحديد أهم التحديات التي تواجه المراجعين لمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله ، ومدى وفاء معايير مراجعه القيمه العادله بمتطلبات هذه التحديات، ومدى قبول المراجعين الممارسين للمهنه للإطار المقترح من جانب الباحث لمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه من حيث صلاحيته للتطبيق من جهه وفعاليتها في التغلب علي بعض التحديات التي تواجه المراجعين في هذا الشأن من جهه أخرى وذلك من خلال توزيع قائمه إستقصاء علي عينه من مراجعي الحسابات في مصر (عدد هم ١٠٠ مراجع من مراجعي حسابات الشركات المساهمه الذين لا تقل ممارستهم للمهنه عن عشر سنوات ، وقد جاءت نتائج إختبار فروض البحث علي النحو التالي :- قبول الفرض الأول والمتضمن أن معايير المراجعته المختصه بمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه غير فعاله في توجيه وإرشاد مراجعي الحسابات في هذا الشأن وأنها في حاجه للمزيد من التفصيل والإفصاح ، قبول الفرض الثالث للدراسه وهو أن الإطار المقترح لمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه ملائم للتطبيق ويلبي إحتياجات مراجعي الحسابات في هذا الشأن.

٣- دراسه (KemeL Ahmed,2012):-(^{١٨}) :-

بعنوان "Auditing fair value measurement and disclosures:A case study of Big 4 Audit firms".

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف الطرق والمناهج المستخدمة من قبل المراجعين الخارجيين أثناء مراجعته القيمة العادلة من وجهات نظر عمليه، وقد أتمدت الدراسة في التوصل لأهدافها علي دراسته حاله بطرق نوعيه متعدده ، ومن خلال إجراء بعض المقابلات الشخصيه للمراجعين، وقد توصلت الدراسة أنه يمكن للمراجعين الحفاظ علي جوده التقارير الماليه وهي :-فهم مراحل عمل العميل والمشاركه والرقابه الداخليه والتخطيط لمراجعي الحسابات، إضافه إلي ما سبق – كشفت النتائج عن التحديات الرئيسييه لمراجعي الحسابات أهمها قصور المعلومات في السوق (الموثوقيه) والكفاءه ، وعدم وجود مراجع حسابات لمراجعه القيمة العادله.

٤- دراسته (Fetty Fatima,2012)^(١٩):-

“Auditing Accounting estimates,Including fair value Accounting estimations,and related disclosures”

تهدف هذه الدراسة لإستعراض العوامل التي أدت بمجلس معايير المحاسبه الدولييه IAASB لإصدار المعيار رقم ٥٤٠، ومن ثم إستعراض الإصدارات الخاصه بمراجعه تقديرات القيم العادله ISA رقم ٥٤٥.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي أنه يجب المحاسبه عن القيم المحاسبية المعده وفقا للطرق التقليديه تختلف تماما عن تلك الخاصه بالمحاسبه عن تقديرات القيم العادله، لذا توصي هذه الدراسة بوجود دراسات تغطي هذه الفروق بالتوازي مع دراسات تتعلق بكيفيه مراجعه الإفصاحات عن تقديرات القيمة العادله،هذا مع وجوب توافر المحاسب المؤهل لحساب تقديرات القيمة العادله، في ذات الوقت الذي ينبغي وجود مراجع الحسابات المؤهل بإجراءات المراجعه لتقديرات القيم العادله والإفصاح عنها.

٥- دراسته (Olanike Olwale,2016)^(٢٠):-

”Fair value Accounting&Financial statement quality”:-

تهدف هذه الدراسة إلي بحث تأثير محاسبه القيمة العادله علي جوده البيانات الماليه في القطاع المصرفي في المملكه المتحده ، وقد أشتملت الأسئلة البحثيه التي يتعين معالجتها في هذه الدراسة مايلى:-هل هناك علاقه قويه بين محاسبه القيمة العادله وجوده البيانات الماليه، ما هي الفوائد الإجماليه لإعداد البيانات الماليه القائمه علي القيمة العادله في القطاع المصرفي في المملكه المتحده.

وقد أعتمد الباحث في تحقيقه للأهداف البحثيه علي إستخدام المنهج الإستقرائي لتحديد المكونات وإجراء تحليل للمشكله في حين يتم إستخدام المنهج الوصفي لمراجعه أدبيات المحاسبه عن القيمة العادله، وقد أجري الباحث مقابلات مع ٢٠ مستمر رئيسي لأكبر بنوك في المملكه

المتحدة ، وقد توصلت الدراسة لفعاليتها محاسبية ومراجعه القيم العادلة في إتخاذ قرارات المستثمرين.

٦- دراسة (حسين سيد عبدالباقي، ٢٠١٧) (٢١):-

بعنوان " دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية-دراسه ميدانيه" :-

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى تطبيق المراجع الخارجي لمتطلبات مراجعه تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المصرية ، وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥ ، وقد أعتد الباحث في التوصل لنتائج بحثه علي عينه من ٦٥ مراجع خارجي بمكاتب المراجعة كبيره الحجم، وقد أعتد الباحث علي إستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات وإختبار الفروض.

وقد توصل الباحث إلى أن المتوسط العام لتطبيق المراجعين لمراجعه لمتطلبات مراجعه القيمه العادلة ٨٧%، وأن أعلى مستوى تطبيق للمتغير المستقل الأول دراسه عمليات المنشأه (محل المراجعه) ، وأنشطه الرقابه الملائمه وتقييم المخاطر المتعلقة بالقيمه العادلة ٨٢%.

٧- دراسة (ابراهيم يعقوب، عباس آدم، ٢٠١٩) :- (٢٢)

بعنوان " مراجعه تقديرات القيمة العادلة وأثرها على ملائمه وموثوقيه المعلومات المحاسبية دراسه ميدانيه على عينه من الشركات المدرجه بسوق الخرطوم للأوراق الماليه" :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق مراجعة القيمة العادلة وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ، وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل توجد علاقة بين مراجعة تقديرات القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية؟ وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في التوصل لنتائجها .

وقد توصلت الدراسة وذلك من خلال إستخدام برنامج SPSS معتمدة على إستخدام قائمه الإستقصاء كأداة لجمع بيانات الدراسة ، إلي أنه توجد علاقة بين مراجعة تقديرات القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية، كما أوصت الدراسة بزياده تطبيق المحاسبه عن القيمة العادلة ومراجعتها في الشركات المساهمه المدرجه أسهمها بسوق الأوراق الماليه بالخرطوم ، لأنها تزيد من موثوقيه المعلومات المحاسبية.

ب- المجموعه الثانيه من الدراسات السابقه التي تتناول أثر مراجعه تقديرات القيمه العادله على

تحسين إتخاذ القرارات للمستثمرين:-

١- دراسه (سامي غنيمي، ٢٠١٢):- (٢٣)

بعنوان "محاسبه القيمه العادله بين المؤيد والمعارض في ضوء الأزمه الماليه المعاصره" :-

تهدف هذه الدارسة إلى استعراض الآراء المختلفه المؤيده والمعارضه لتطبيق محاسبه القيمه العادله في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصره التي أثرت على بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي.

وقد توصلت الدارسة إلى أن حدوث الأزمه الماليه الحاليه كانت بسبب الممارسات السيئه والتطبيق الخاطئ لمعايير محاسبه القيمه العادله بالشركات والمؤسسات الماليه كما تختلف هذه الدارسة السابقه عن الدراسات الأخرى في قيامها باستعراض الآراء الجدليه المؤيده والمعارضه لتطبيق محاسبه القيمه العادله في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصره التي أثرت على بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي.

٢- دراسه (Timothy B.Beli,2012):- (٢٤)

بعنوان "Commentary on Auditing high uncertainty fair value estimates"

تهدف هذه الدارسة إلى إستعراض التحديات التي تواجه واضعي المعايير والمراجعون ومستخدمي القوائم الماليه فيما يتعلق بتقديرات القيمه العادله ، وتتمثل المشكله الرئيسييه للبحث في صعوبه الحصول علي تأكيد معقول من قبل المراجع الخارجي عن تقديرات القيمه العادله، مع وجود مستويات عادله من الخطر وعدم التأكد المصاحبه لها.

كما تهدف الدارسة إلى مناقشه بعض خصائص إطار المساعله الفعاله عن محاسبه القيمه العادله ، إلى أنه رغم المخاطر المرتبطه بتقديرات القيمه الحاليه ، إلا أن الدارسة قدتوصلت إلى أن مراجعه تقديرات القيمه العادله تحسن من مستويات الإتصال ما بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم الماليه ، ومن ثم تحسين مستوي عمليه إتخاذ القرارات.

٣- دراسة (ياسر الجرف، ٢٠١٥) :- (٢٥)

بعنوان "أثر استخدام المحاسبه عن القيمة العادله على دقه التنبؤات المحاسبية-دراسه نظريه وميدانية" :-

يهدف هذا البحث إلى بحث مدى تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية وذلك لدراسة أثر استخدام المحاسبية عن القيمة العادلة في التقرير المحاسبي علي دقة التنبؤات المحاسبية، وقد أعتد الباحث علي تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال التنبؤ بقيمة صافي الأصول NVA ودقه التنبؤات في قائمه الدخل من خلال التنبؤ بربحيه السهم EPS وذلك من خلال إستبيان توزع علي المحللين الماليين ومديري الحواظف الماليه في بورصتي القاهره والأسكندريه، ومن خلال التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان توصل الباحث إلي إتفاق المحللين الماليين إلي وجود علاقه معنويه بين تطبيق المحاسبه علي أساس القيمة العادله وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول"، وإتفاق الأطراف الرئيسة للإستبيان علي أن المعلومات الخاصه بالقيمة العادلة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٤- دراسة (Alfred.S,2017) :- (٢٦)

بعنوان "The usefulness of fair value estimations for financial decision making- a literature review"

تهدف هذه الدراسة إلي مراجعه الأدبيات المحاسبية التي تناولت التساؤل الرئيسي حول مدى جدوي تقديرات القيمة العادله في إتخاذ القرارات الماليه؟ وذلك من خلال مراجعه منهجيه هذه الدراسات السابقه ، وذلك إستنادا إلي مدي ملائمه وموثوقيه تقديرات القيمة العادله ، لاسيما بعد تشكيك العديد من مستخدمي القوائم الماليه في موثوقيه المعلومات المحاسبية بسبب مخاطر التقدير ، وتربط هذه الدراسة بثلاثه متغيرات رئيسيه(طبيعته المنشآت محل المراجعه، مكاتب المراجعه، القائمين علي التنظيم المهني للمحاسبه والمراجعه)، حيث تلقي الدراسة علي المجموعات السابقه مسنوليه تحسين مستويات تقديرات القيمة العادله، وكيفيه مراجعتها لتحسين مستويات القرارات الماليه لدي المستثمرين.

”How do fair value measurements of financial instruments affect investments in banks”

تهدف هذه الدراسة الي البحث بشكل تجريبي في كيفية تأثير قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية على قرار المستثمرين غير المحترفين بالاستثمار في أسهم البنك. على وجه التحديد ، تقوم الدراسة بتقييم كيفية استجابة المستثمرين للتغيرات في صافي الدخل الناتجة عن تعديلات القيمة العادلة في أصول التداول وكيف تؤثر موثوقية تقديرات القيمة العادلة على قرارهم.

وقد توصلت الدراسة إلي أن الاستثمار ينخفض نتيجة للتحويلات من المستوى الأول إلى المستوى الثالث وقد تلاحظ انخفاض الاستثمارات في حالة حدوث تغييرات إيجابية في الدخل. ينخفض الاستثمار إلى حد كبير إذا استندت تعديلات التقييم السلبي إلى تقديرات المستوى ١ ، مما يشير إلى أن انخفاض السعر في السوق يعتبر إشارة أسوأ من الانخفاضات المستندة إلى النموذج في صافي الدخل، أما بالنسبة للتعديلات الإيجابية والسلبية الأكبر ، يكون تأثير مستويات التقييم على الاستثمار محدودًا.

وتجدر الإشارة إلي أن الباحث بهذه الدراسة يري أنها لا تقدم دليلاً على أن محاسبة القيمة العادلة بمفردها تؤدي إلى سلوك استثماري مؤيد للدورة الاقتصادية ، بمعنى وجود عوامل أخرى ينبغي أن تتناولها الدراسات الأخرى.

٤- إطار مقترح لمراجعته تقديرات القيمة العادلة:-

في ضوء الإطار النظري للبحث، وإستعراض الدراسات السابقة،يمكن للباحثه وضع إطار إجرائي لمراجعته تقديرات القيمة العادلة، كما يلي:-

١- حاجه معايير المحاسبه والمراجعته التي تتناول تقديرات القيمة العادلة إلي المزيد من الإفصاح والتفاصيل التي توضح إجراءات المراجعته الكفيله بتقديم مستوي معقول من التأكيد حول مصداقيه تقديرات القيمة العادلة.

٢- إعاده صياغه القوائم الماليه بالشكل الذي يمكن من مواكبه المراجع الخارجي لإحتياجات مستخدمي القوائم الماليه لتقرير يعطي تأكيداً معقولاً عن مصداقيه الوضع المالي للشركه في ظل إستخدام تقديرات القيم العادلة.

٣-الإستعانه بالمراجعته المشتركه يعزز من جهود المراجعين الخارجيين في مواجهه تعقيدات مراجعه تقديرات القيمة العادلة.

٤- ضروره تدريب المراجعين الخارجيين علي إكتساب المهارات اللازمه التي تساعدهم علي معرفه كيفيه إداره الشركه محل المراجعه لأصولها وخصومها وفقا للمعايير الجديده .

٥- الإستعانه بالإرشادات المقترحه من قبل مجلس الإشراف المحاسبي علي الشركات العامه PCAOB ، والتي تشمل:- (٢٨)

أ- مطالبه المراجعون بإمداد مستخدمي القوائم والتقارير الماليه بالمعلومات حول كيفيه تقييمهم لتقديرات القيمه العادله من خلال إختبار القيمه الملائمه للإفصاحات الإضافيه للإداره فيما يتعلق بالموضوعات الإنتقائيه حول المستوي المقنع من عدم التأكد الجوهري من القياس المرتبط بالمعايير الجديده، وهو ما يضمن قيامهم بالجهد الكافي في أداء عمليات المراجعه.

ب- الإمتثال لمتطلبات الإفصاح في تقرير المراجع بشأن تقديم المعلومات الحقيقيه حول عمليه إنتاج التأكيد والتي تشمل الإفصاح عن إجراءات وجهود وأدله المراجعه وتقييمات المخاطر ، ومن ثم يعكس هذا الإفصاح إمتثال المراجع لبذل العناية المهنيه اللازمه والجهد المطلوب.

ج- تطوير تقارير المراجعه لتقديم تفسيراً معقولاً لكيفيه قيام المراجعين بالمهام المطلوبه وفقاً لمتطلبات مراجعه المعايير الجديده.

٥- الدراسه الميدانيه:-

-هدف الدراسه الميدانيه:-

تهدف الدراسه الميدانيه إلي إختبار الفروض التاليه:-

الفرض الأول:-

" توجد علاقته ذات دلالة إحصائيه بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقيه والملائمه).

الفرض الثاني:-

"توجد علاقته ذات دلالة إحصائيه بين مراجعه تقديرات القيمه العادله وتحسين عمليه إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

مجتمع الدراسة:-

تم تقسيم مجتمع الدراسة إلي ثلاثة أقسام:-

١- المراجعون الخارجيون.

٢- أعضاء هيئه التدريس بقسم المحاسبه والمراجعه ببعض الجامعات المصريه.

٣- مجموعه من المستثمرين والمساهمين.

عينه الدراسة:-

تكونت عينه الدراسة من ١٣٠ مفرده موزعه بالتساوي ،كما في الجدول التالي علي أقسام مجتمع الدراسة، وقد أعتمدت الباحثه علي أسلوب قائمه الإستقصاء للحصول علي البيانات والمعلومات اللازمه لتحقيق ذلك الهدف.

جدول رقم (١)

قوائم صحيحه		قوائم موزعه		بيان
%	عدد	%	عدد	
٣٧	٤٨	٣٨%	٥٠	مراجعون خارجيون
١٩	٢٥	٢٤%	٣٠	أكاديميون
٤٤	٤٥	٣٨%	٥٠	مستثمرون ومساهمون

وقد قامت الباحثه بتصميم إستماره الإستقصاء لتتفق مع أغراض البحث ،وتساعد علي إختبار فروضه ،من خلال إعطاء أوزان للإستجابة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي.

جدول رقم (٢)

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

التحليلات الإحصائية:-

١- اختبار الفرض الأول:-

جدول رقم (٣)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي التطبيق
١	تساهم المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعية المعلومات المقدمة من خلال التغذية العكسيه.	٤,١	٠,٩٥	٨٦
٢	هناك علاقه بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة ودقه تلك التقديرات.	٤,٥	٠,٦٨	٨٧
٣	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئه الرقابه الداخليه لشركه العميل.	٤,٣	٠,٧٣	٨٧
٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركه علي الإستمرار.	٤,٣	٠,٩١	٩٢
٥	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم الماليه.	٤,٣	٠,٦٩	٨٨
٦	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبه من الموظفين بالشركه.	٤,٦	٠,٦٢	٧٩
٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحسين عمليه التوثيق.	٤,٤	٠,٧٤	٨٩
٨	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهميه النسبيه للبنود محل المراجعته.	٣,٩	٠,٨٢	٨٥
٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم الوارده	٤,٤	٠,٦٦	٧٩

			بالقوائم الماليه قابله للتحقق.
٨٧	٠,٨٧	٤,٢	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبنود بالقوائم الماليه.
٨٥	٠,٨٣	٣,٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعته.
٨٠	٠,٨٣	٤,٤	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمة العادله مع متطلبات الإفصاح الدولي.
٨٥	٠,٧٨	٤,٢	تعد مراجعته تقديرات القيمة العادله أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أساس تقليديه.
٨٥	٠,٨٠	٤	تؤدي مراجعته تقديرات القيمة العادله إلي إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعه للمستثمرين بسوق الأوراق الماليه.
٩٢	٠,٥٦	٤,٦	توفر مراجعته تقديرات القيمة العادله أساس أكثر منطقية للإفصاح عن الوضع المالي للشركه محل المراجعته.

٢- إختبار الفرض الثاني:-

جدول رقم (٤)

م	العبار	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي التطبيق
١	يؤدي مراجعته تقديرات القيم العادله من التحقق من تناسق البيانات المستخدمة في إعداد القوائم الماليه.	٤,٤	٠,٦٣	٩١
٢	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم الماليه خاليه من التحيز.	٤,٥	٠,٦٤	٨٨
٣	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق بالفعل.	٤,٠	٠,٩٣	٨٤
٤	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم علي موثوقيه هذه البيانات.	٤,٥	٠,٦٨	٨٧
٥	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبير القوائم الماليه للشركه بصدق عن الظواهر الإقتصاديّه الخاصه بها.	٤,٣	٠,٧٦	٩٢
٦	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركه في إستخدام السياسات والطرق المحاسبيه.	٤,٢	٠,٨٧	٨٥
٧	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إمكنانيه مقارنه أداء الشركه بالشركات المماثله.	٤,٤	٠,٧٥	٨٨
٨	تساهم مراجعته تقديرات القيم العادله من حصول المستثمرين وحمله الأسهم علي المعلومات الملائمه في الوقت المناسب.	٤,٤	٠,٦٨	٨٧
٩	تمكن مراجعته تقديرات القيمه العادله من تكوين المستثمرين وحمله الأسهم لؤيه مستقبليه للوضع المالي للشركه.	٤,٣	٠,٥٢	٨٦
١٠	يمكن مراجعته تقديرات القيمه العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.	٤,٤	٠,٨٧	٨٥

- مجموعة الإحصاءات الوصفية للفرض البحثي الأول:-

جدول رقم (٥)

م	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف	الترتيب
١	تساهم المعلومات المحاسبية المعدة علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعيه المعلومات المقدمه من خلال التغذية العكسيه.	٠,٧١٠	٤,١١	١٧,٣%	١
٢	هناك علاقة بين مراجعه تقديرات القيمة العادلة ودقه تلك التقديرات.	٠,٨٢٩	٤,١١	٢٠,٢%	٢
٣	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئته الرقابيه الداخليه لشركه العميل.	١,١٦٦	٣,٧١	٣١,٤%	١٥
٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركه علي الإستمرار.	٠,٨٨٥	٣,٢٩	٢٦,٩%	١٠
٥	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم الماليه.	١,٢٨	٣,٨٧	٣١,٢%	١٤
٦	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبه من الموظفين بالشركه.	٠,٩٦	٣,٨٧	٢٤,٨%	٨
٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحسين عمليه التوثيق.	١,١٧٣	٤,٠٢	٢٩,٢%	١٣
٨	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهميه النسبيه للبند محل المراجع.	١,٠٤١	٣,٨١	٢٧,٣%	١١
٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم	٠,٩٩٣	٣,٩٧	٢٥%	٩

				الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق.
١٢	%٢٨,٦	٣,٧٣	١,٠٦٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبندود بالقوائم الماليه.
٣	%٢٢,٨	٣,٥٧	٠,٨١٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادله من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعته.
٤	%٢٢,٨	٤,١٥	٠,٩٤٦	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمة العادله مع متطلبات الإفصاح الدولي.
٥	%٢٣,٣	٣,٩٧	٠,٩٢٦	تعد مراجعته تقديرات القيمة العادله أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أسس تقليديه.
٦	%٢٤,١	٣,٣٩	٠,٨١٨	تؤدي مراجعته تقديرات القيمة العادله إلي إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعه للمستثمرين بسوق الأوراق الماليه.
٧	%٢٤,٥	٣,٩٩	٠,٩٧٦	توفر مراجعته تقديرات القيمة العادله أساس أكثر منطقيه للإفصاح عن الوضع المالي للشركه محل المراجعته.

بعد إستعراض الإحصاءات الوصفيه للمجموعه الأولي من الأسنله يتضح أن:-

معامل الإختلاف الأقل علي الإطلاق الذي يأتي في المرتبه الأولي بمعامل إختلاف ١٧,٣% وهو الذي يتعلق بتحسين نوعيه المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادله، يليه في المرتبه الثانيه بمعامل إختلاف ٢٠,٢% وهو الذي يتعلق بالعلاقه ما بين مراجعته تقديرات القيمة العادله وبين دقه هذه التقديرات، ويأتي في المرتبه الأخيره بمعامل إختلاف ٣١,٤% الخاص بالعلاقه ما بين مراجعته تقديرات القيمة العادله وفهم بينه الرقابه الداخليه.

- مجموعة الإحصاءات الوصفية للفرض البحثي الثاني:-

جدول رقم (٦)

م	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط حسابي	معامل اختلاف N	الترتيب
١	يؤدي مراجعته تقديرات القيم العادلة من التحقق من تناسق البيانات المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	١,٠٤	٤,٣٧	%٢٣,٨	١
٢	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	١,٠٣٣	٤,٠٢	%٢٥,٧	٣
٣	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الواردة بالقوائم المالية قابله للتحقق بالفعل.	١,٣٢٩	٣,٩٠	%٣٤,١	٩
٤	تعطي مراجعته تقديرات القيم العادلة تأكيداً للمستثمرين وحمله الأسهم علي موثوقيه هذه البيانات.	١,٣٧٦	٤,٢٦	%٣٢,٣	٧
٥	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبير القوائم المالية للشركة بصدق عن الظواهر الإقتصادية الخاصة بها.	١,٣٤٧	٤,١١	%٣٢,٨	٨
٦	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركة في إستخدام السياسات والطرق المحاسبية.	١,٤٦٢	٤,٠٥	%٣٦,١	١٢
٧	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إكثانيه مقارنه أداء الشركة بالشركات المماثلة.	١,٣١٢	٣,٦٤	%٣٦	١١
٨	تساهم مراجعته تقديرات القيم العادلة من حصول المستثمرين وحمله الأسهم علي المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.	٠,٧٧٤	٣,٢٤	%٢٣,٩	٢
٩	تمكن مراجعته تقديرات القيمة العادلة من تكوين المستثمرين	١,٣١٤	٣,٢١	%٣٦,٦	١٠

				وحمله الأسهم لؤيه مستقبليه للوضع المالي للشركه.
٦	٣٠,٩%	٢,٩٩	١,٠٦٥	١٠ يمكن مراجعه تقديرات القيمه العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإختلاف المعياري الأقل علي الإطلاق في المرتبه الأولى بمعامل إختلاف ٢٣,٨% المتعلق بتناسق البيانات المحاسبية حال مراجعه تقديرات القيم العادله، ويليه بمعامل إختلاف ٢٣,٩% والمتعلق بمساهمه مراجعه تقديرات القيم العادله في توفير البيانات للمستثمرين والمساهمين في الوقت المناسب.

- تحليل التباين ANOVA للفرض البحثي الأول:-

جدول رقم (٧)

الداله	مستوي المعنوي	قيمه ف المحسوبه	الإنحراف المعياري	متوسط حسابي	عينه البحث	
(غيرداله)	٠,١٩٥	١,٥٣٦	٠,١٧٢٥٩	٤,١٩٧٤	مراجعون	الفرض البحثي الأول
			٠,١٦٨١٨	٤,١٧٦٥	أكاديميون	
			٠,١٨٧٥٩	٤,٢٥٨٤	مساهمون ومستثمرون	

يتضح عدم وجود إختلافات ذات دلاله إحصائيه بين إتجاهات المستجيبين في طبقات المراجعون والأكاديميون والمساهمون نحو تأثير مراجعه القيمه العادله علي جوده المعلومات المحاسبية، وبالتالي يثبت صحة الفرض الأول، حيث جاءت الإجابات عند مستوي معنويه أكبر من (٠,٠٥) نظرا لتجانس إتجاهات المستقصي منهم في طبقات البحث المختلفه والإتجاه الإيجابي نحو قبول الفرض.

-تحليل التباين ANOVA للفرض البحثي الثاني:-

جدول رقم (٨)

الدالة	مستوي المعنوي	قيمه ف المحسوبه	الانحراف المعياري	متوسط حسابي	عينه البحث	
	٠,٣٧٧ (غيرداله)	١,٠٦٤	٠,٢٠٧٢٨	٤,٥٣٢١	مراجعون	الفرض البحثي الثاني
			٠,٢٢٤٥٩	٤,٥١٢١	أكاديميون	
			٠,١٢٠٨٣	٤,٥٨٥١	مساهمون ومستثمرون	

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات المستجيبين في طبقات المراجعون والأكاديميون والمساهمون والمستثمرون نحو تأثير مراجعه تقديرات قيمه العادله وتحسين جوده إتخاذ القرار للمستثمرين والمساهمون، حيث جاءت الإجابات عند مستوى معنويه أكبر من (٠,٠٥) نظرا لتجانس إتجاهات المستقصي منهم في طبقات البحث المختلفه، وبالتالي الإتجاه الإيجابي نحو قبول الفرض.

-معامل الثبات والصدق الذاتي لفروض الدراسه:-

جدول رقم (٩)

مستثمرون ومساهمون		الأكاديميون		المراجعون		
معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	
٠,٦١**	٠,٨٤	٠,٣٤**	٠,٥٢	٠,٣٧**	٠,٦٢	الفرض الأول
٠,٥٤**	٠,٥٢	٠,٣٤**	٠,٥٥	٠,٣٦**	٠,٥٤	الفرض الثاني
١,١٥	١,٣٦	٠,٦٨	١,٠٧	٠,٧٣	١,١٦	جمله

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحتوي والإتساق الداخلي لفروض الدراسة بلغ علي التوالي ١,١٦, ١,٣٦, ١,٠٧, ما بين المراجعون والأكاديميون والمستثمرين مما يدل علي ثبات إتجاهات المستقصي منهم، ومعامل الصدق علي التوالي ١,١٥, ١,٦٨, ٠,٧٣, ما بين المستقصي منهم مما يدل علي صدق إجاباتهم.

- اختبار أقل فرق معنوي LSD لقياس معنويه الفروق بين المتوسطات الحسابيه لعينه البحث:-

جدول رقم (١٠)

الفروق بين المتوسطات الحسابيه			عينه البحث
مستثمرين	أكاديميون	مراجعون خارجيون	
.....	مراجعون خارجيون
.....	٠,٠٣٠٥٧	أكاديميون
.....	٠,٠٠٣١٥	٠,٠٣٣٧٣	مستثمرين

يوضح الجدول السابق عدم وجود فروق معنويه بين المراجعين والاكاديميون والمستثمرين حول فروض البحث.

٦- النتائج والتوصيات:-

أ- النتائج:-

- ١- يؤدي إضطلاع المراجع الخارجي بمهمه مراجعه تقديرات القيمه العادله لتأثير إيجابي لزياده إكتمال فحوي المعلومات المحاسبية الوارده بالقوائم الماليه.
- ٢- لا يتمتع مجتمع المستثمرين والمساهمين بدرجة كافيه من الوعي لمفهم القيمه العادله.
- ٣- تؤدي مراجعه تقديرات القيمه العادله إلي تحسين مستوي جوده المعلومات المحاسبية الوارده في التقارير الماليه، وتوفير الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية.
- ٤- مراجعه تقديرات القيمه العادله يؤدي إلي ظهور بيانات القوائم الماليه بشكل أكثر منفعه للمستثمرين في سوق الأوراق الماليه وترشيد عمليه إتخاذ القرارات.

ب- التوصيات:-

١- لابد من وجود برامج تدريبية لتأهيل مجتمع المستثمرين والمساهمين للتعرف علي مفهوم القيمة العادله لزياده وعي معدي ومستخدمي التقارير الماليه.

٢- تكثيف الدورات والمحاضرات الخاصه للمحاسبين لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادله.

٣- ضروره إهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير الماليه الدوليه سواء المتعلقه بالقياس أو الإفصاح المحاسبي بهدف تحسين جوده التقارير الماليه وتخفيض عدم تماثل المعلومات ، مما يعطي إشاره إيجابيه للمستثمرين عن الأداء المالي للشركه.

- مجالات بحث مستقبليه:-

- دراسات تربط بين مراجعه القيمة العادله وأثرها علي أتعاب المراجعه.

- دراسات تربط بين مراجعه القيمة العادله وأثرها علي توجهات المستثمرين وأصحاب المصلحه.

٧- قائمه المراجع:-

١- د.عفاف السيد بدوي،"أثر إستخدام محاسبه القيمة العادله علي أداء المراجع الخارجي-دراسه تحليليه إستطلاعيه علي مكاتب المراجعه المصريه"، مجله البحوث الماليه والتجاريه ، كليه التجاره، جامعه بورسعيد ،٢٠١٢، العدد الثاني،ص.١٣٠.

٢- د.عاصم محمد أحمد سرور،"دراسه تحليليه للمعيار IFARS13 (قياسات القيمة العادله)ومقترحات التطوير، المجله العلميه للإقتصاد والتجاره، كليه التجاره ، جامعه عين شمس، العدد الرابع،٢٠١٣، ص ص٥٧١-٥٧٢.

3-Australian Office of Financial Management (AOFM),Introduction of fair value Accounting ,Annual Report,2004-2005.

٤- د.ابراهيم عبده موسى،"القيمة العادله وتأثير إستعمالها في جوده التقارير الماليه"، مجله دراسات محاسبية وماليه،٢٠١٣، مجلد ٥،العدد ٢،ص.٣.

٥- د.آدم الهادي محمد،"تطبيق المحاسبه عن القيمة العادله في سوق الخرطوم للأوراق الماليه"، مجله البحوث التجاريه المعاصره،٢٠٠٨،العدد ١،ص.١٥.

٦- د.طارق عبدالعال حماد ،موسوعه معايير المراجعه-الجزء الثالث،الأسكندريه ،الدار الجامعيه،٢٠٠٧.

7-IFAC,Handbook of international Auditing ,Assurance and ethics pronouncements,International fair value measurements and disclosures,International Federation of Accountants,2006.

8- AICPA,ASB,"Auditing fair value measurement and disclosures,International federation of Accountants,2006.

٩- هيثم مصطفى السعافين، "مشاكل تطبيق محاسبه القيمه العادله الدوليه ونظره هيئات الرقابه الحكوميه"، عمان ، جمعيه المحاسبين القانونيين الأردنيين،المؤتمر المهني العلمي السابع ٢٠٠٦.

١٠- هناء إسماعيل حسني ،نظم المعلومات المحاسبية،الأسكندريه،الدار الجامعيه،٢٠٠٦،ص.٣٤.

١١- د.عباس مهدي الشيرازي،نظريه المحاسبه،الكويت ،ذات السلاسل للنشر والتوزيع ١٩٩٠.

12-Lhaopad chen Suntharee,"Fair value Accounting and Intangible Assets",journal of financial Regulation and compliance,2018.

13-Eldon S.and Breda Hendriksen,Accounting Theory,McGraw-Hill International edition,NewYork,2001.

١٤- د.نصر الدين حامد،"دور الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءه التخطيط والرقابه في المؤسسات الماليهالسودانيه"،مجله العلوم الإقتصاديه،جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٣،ص.١٣.

١٥- سمير موسي زيتون،العلاقه بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيليه والدخل من جهه ،وجوده المعلومات المحاسبية من جهه أخرى للشركات الصناعيه، جامعه عمان العربيه،رساله دكتوراه غير منشوره،٢٠١٣.

١٦- د.أحمد حلمي جمعه،د.مؤيد راضي،"المدقق الخارجي وتقديرات القيمه العادله:-دراسه تحليليه إستطلاعيه في مكاتب التدقيق الأردنيه الكبرى"، المجله الأردنيه،٢٠٠٧،العدد ٤،ص.٨.

١٧- د.مصطفى العبادي،"إطار مقترح لمراجعته القياس والإفصاح علي أساس القيمه العادله بالقوائم الماليه-دراسه إختباريه"، المجله العلميه للتجاره والتمويل،كلية التجاره ، جامعه طنطا،٢٠١٠،العدد ١،ص.١٢.

18- Kemel Ali Ahmed,"Auditing fair value measurement and disclosures:A case study of Big 4 Audit firms",Master Thesis in Accounting,UMCU University,2012.

19- Fetty Fatima,"Auditing Accounting Estimations,Including fair value Accounting estimations and related disclosures",SSRN,2014.

20- Olnike Ola.Serrni,"Fair value Accounting and financial statements",www.Emerald.com,2016.

٢١- د.حسين سيد حسن عبدالباقي،"دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية -دراسة ميدانية"،بحث غير منشور،٢٠١٨.

٢٢- د.إبراهيم يعقوب إسماعيل،د.عباس إبراهيم آدم،"مراجعه تقديرات القيمة العادلة وأثرها علي ملانمه وموثوقيه المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية علي عينه من الشركات المدرجه بسوق الخرطوم"، المجله الألكترونيه الشامله متعدد الموضوعات،٢٠١٩،العدد التاسع،ص.١٢.

٢٣- د.سامي محمدأحمد غنيمي،" محاسبه القيمة العادلة بين التأييد والمعارضه في ضوء الأزمه الماليه المعاصره-دراسة نظريه إختباريه"،مجله الدراسات والبحوث التجاريله، جامعه بنها،٢٠١٢،العدد ١،ص.٢١.

24-H.David Sherman,S.David,"Where financial reporting still falls short",Finance & Accounting journal ,Juiy,2016.

٢٥- د.ياسر أحمد الجرف،"أثر إستخدام المحاسبه عن القيمة العادلة علي دقه التنبؤات المحاسبية-دراسة نظريه وميدانية"، مجله المحاسبه والمراجعه-AUJAA،٢٠١٥.

26- Alfreda Sapkusra , Sergej," The usefulness of fair value estimates for financial decision making – a literature review", Alfreda Sapkauskiene, Sergej Orlovski,2017.

27- Michael W.M. Roo, "How Do Fair Value Measurements of Financial Instruments Affect Investments in 'Banks'", www.ssrn.com, 2018.

28-William,L.,L.et el,"PCAOB'S New auditor report standard :Increasing Transparency of chilling productive discussion", The Corporate Governance Advisor,2017,vol.25,30-32.

ملحق البحث

قائمة إستقصاء

تقوم الباحثه بإعداد بحث بعنوان "دور المراجع الخارجي في مراجعه تقديرات القيمة العادله FVE وأثره علي جوده المعلومات المحاسبية بالقوائم الماليه-مع دراسه ميدانيه"

، وتهدف الباحثه من خلال تلك القائمه إلي إستطلاع رأي عينه الدراسه المكونه من المراجعين الخارجيين ، الأكاديميين بأقسام المحاسبه بكليات التجاره ببعض الجامعات، مجموعه من حملة الأسهم والمستثمرين"- وذلك بهدف الوقوف علي تأثير مهمه المراجع الخارجي لمراجعه تقديرات القيمة العادله علي جوده القوائم الماليه.

وتأمل الباحثه في توفير الإجابات علي هذه القائمه بحرص وعنايه أملا في موضوعيه النتائج التي يتم التوصل لها بعون الله وتوفيقه.

إعداد:-

د.إيمان عبدالفتاح حسن قرني الجمهودي

مدرس بقسم المحاسبه- كلية التجاره جامعه كفرالشيخ

١ - المجموعة الأولى من الأسئلة:-

وتتضمن هذه المجموعة الأسئلة التي تتولي التحقق من صحة الفرض البحثي الأول وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعته تقديرات القيمة العادلة وبين زياده جوده المعلومات المحاسبية (الموثوقيه والملائمه).

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمره
١	تساهم المعلومات المحاسبية المعده علي أساس القيمة العادلة علي تحسين نوعية المعلومات المقدمة من خلال التغذية العكسيه.					
٢	هناك علاقة بين مراجعته تقديرات القيمة العادلة ودقه تلك التقديرات.					
٣	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من فهم أفضل لبيئه الرقابه الداخليه لشركه العميل.					
٤	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من قياس قدره الشركه علي الإستمرار.					
٥	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التعرف علي التحريفات الجوهرية بالقوائم الماليه.					
٦	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من حصوله علي إقرارات مكتوبه من الموظفين بالشركه.					
٧	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحسين عمليه التوثيق.					
٨	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من مراعاة الأهميه النسبيه للبنود محل المراجعته.					
٩	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تحقق المراجع من أن القيم الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق.					
١٠	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من تقليل حاله عدم التأكد المحيطه بالبنود بالقوائم الماليه.					
١١	يمكن قيام المراجع الخارجي بمراجعته تقديرات القيمة العادلة من التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركه محل المراجعته.					
١٢	تتسق متطلبات تقييم تقديرات القيمة العادلة مع متطلبات الإفصاح الدولي.					
١٣	تعد مراجعته تقديرات القيمة العادلة أكثر مصداقيه مقارنة بمراجعته القوائم الماليه المعده علي أسس تقليديه.					

					١٤	تؤدي مراجعته تقديرات القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المحاسبية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين بسوق الأوراق المالية.
					١٥	توفر مراجعته تقديرات القيمة العادلة أساس أكثر منطقية للإفصاح عن الوضع المالي للشركة محل المراجعة.

٢ - المجموعة الثانية من الأسئلة:-

وتتضمن هذه المجموعة الأسئلة التي تتعلق باختبار مدي صحة الفرض البحثي الثاني الذي ينص علي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعه تقديرات القيمة العادله وبين تحسين عملية إتخاذ القرارات لدي المستثمرين وحمله الأسهم".

م	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمره
١	يؤدي مراجعه تقديرات القيم العادله من التحقق من تناسق البيانات المستخدمه في إعداد القوائم الماليه.					
٢	تعطي مراجعه تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات التي تحتويها القوائم الماليه خاليه من التحيز.					
٣	تعطي مراجعه تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم أن البيانات والقيم الوارده بالقوائم الماليه قابله للتحقق بالفعل.					
٤	تعطي مراجعه تقديرات القيم العادله تأكيدا للمستثمرين وحمله الأسهم علي موثوقيه هذه البيانات.					
٥	تمكن مراجعه تقديرات القيمة العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تعبير القوائم الماليه للشركه بصدق عن الظواهر الإقتصاديّه الخاصه بها.					
٦	تمكن مراجعه تقديرات القيمة العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من التحقق من ثبات الشركه في إستخدام السياسات والطرق المحاسبيه.					
٧	تمكن مراجعه تقديرات القيمة العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من إمكنائه مقارنه أداء الشركه بالشركات المماثله.					
٨	تساهم مراجعه تقديرات القيم العادله من حصول المستثمرين وحمله الأسهم علي المعلومات الملائمه في الوقت المناسب.					

					٩	تمكن مراجعه تقديرات القيمة العادله من تكوين المستثمرين وحمله الأسهم لويه مستقبليه للوضع المالي للشركه.
					١٠	يمكن مراجعه تقديرات القيمة العادله من تحقق المستثمرين وحمله الأسهم من تدعيم قرارات الإستثمار التي يتخذونها.